

تأثير الصعود الصيني في استراتيجية الصين لضم تايوان

The impact of China's rise on China's strategy to re-annex Taiwan



طالب الدكتوراه/ عجال لزهر¹، الأستاذ/ فوزي نورالدين²

PhD(c)/ Adjal Lazhar, Dr./ Fouzi Nouredine

¹ جامعة بسكرة، (الجزائر)

University of Biskra, (Algeria)

² المؤلف المراسل (author correspondent): lazhar.adjal@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2025/03/30 تاريخ القبول للنشر: 2025/04/21 تاريخ النشر: 2025/04/28

مراجعة المقال: اللغة العربية: د. / عفاف طربلي (جامعة الوادي) اللغة الإنجليزية: د. / محمد غدير إبراهيم (جامعة الوادي)

ملخص:

إنّ صعود الصين كقوة كبرى عزز قدرتها على تحقيق طموحها وهدفها في استعادة جزيرة تايوان، التي تعتبرها جزءاً لا يتجزأ من أراضيها، من خلال استراتيجية شاملة متعددة الأبعاد، عسكرية، اقتصادية ودبلوماسية.

على المستوى العسكري، تعمل الصين على تطوير قدراتها الدفاعية والهجومية استعداداً لأي مواجهة محتملة، أما على المستوى الاقتصادي تسعى الصين إلى تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية مع تايوان لتشجيع التكامل الاقتصادي كوسيلة سلمية لإعادة ضمها إلى الوطن الأم.

على المستوى الدبلوماسي تعتمد على سياسة "الصين الواحدة" من أجل الضغط على المجتمع الدولي لمنع الاعتراف الرسمي بتايوان كدولة مستقلة، وتشمل السيناريوهات المحتملة لتحقيق هذا الهدف إعادتها سلمياً من خلال تعزيز الروابط الاقتصادية والثقافية، إلا أن فشل هذا الخيار قد يدفع الصين إلى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، وهو ما قد يؤدي إلى أحد الاحتمالين: إما أن يستمر الوضع الراهن دون تصعيد كبير، أو أن تتدخل القوى الدولية لدعم تايوان، وهو ما قد يعقد المشهد السياسي ويؤدي إلى تصعيد غير متوقع.

لذلك تفضل الصين الموازنة بين تحقيق أهدافها الاستراتيجية ومراعاة التفاعلات الإقليمية والدولية لتجنب صراع مفتوح قد يضر بمصالحها على المدى الطويل

الكلمات المفتاحية: صعود الصين؛ القوة؛ التأثير؛ الاستراتيجية؛ تايوان التواصل الاجتماعي.

Abstract:

China's rise as a major power has strengthened its ability to realize its ambition and objective of reintegrating Taiwan, which it considers an inalienable part of its territory, through a comprehensive multidimensional strategy encompassing military, economic and diplomatic dimensions.

On the military front, China is working to develop its offensive and defensive capabilities in preparation for any potential confrontation. Economically, it seeks

to strengthen trade and investment relations with Taiwan to promote economic integration as a peaceful means of reintegrating it to the motherland.

Diplomatically, China relies on the "One China" policy to pressure the international community and prevent the official recognition of Taiwan as an independent state. Possible scenarios for achieving this objective include its peaceful reintegration through the reinforcement of economic and cultural ties, however the failure of this option could push China to resort to military force, which could lead to two possibilities: either the status quo without major escalation, or the intervention of international powers to support Taiwan, thus complicating the political landscape and potentially leading to an unforeseen escalation.

Consequently, China prefers to balance the achievement of its objectives while taking into account regional and international interactions, in order to avoid an open conflict that could harm its long-term interests.

Key words: Chinese rise; Power; Impact; Strategy; Taiwan.

مقدمة:

تعتبر العلاقة بين الصين وتايوان واحدة من أكثر القضايا السياسية تعقيداً وحساسية في العالم المعاصر، ففي الوقت الذي تنظر فيه الصين إلى تايوان باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أراضيها، ترى تايوان نفسها بأنها دولة ذات سيادة مستقلة، مما خلق صراعاً مستمراً في العلاقات بين الجانبين، يزداد هذا الصراع تعقيداً مع الصعود السريع للقوة الاقتصادية والعسكرية للصين في السنوات الأخيرة، ما جعلها قوة مؤثرة على المستوى الدولي والإقليمي، مما أحدث تحولات كبيرة في التوازنات الجيوسياسية والجيوسياسية، الأمر الذي أثار عدة تساؤلات حول كيفية تأثير هذا الصعود على العلاقات الصينية التايوانية.

من جهة أخرى يعد الصراع الأوكراني الروسي أحد العوامل التي أثارت المخاوف في تايوان وأعطت إشارات قوية إلى التهديدات العسكرية المحتملة التي قد تواجهها الجزيرة في المستقبل القريب، حيث دفع النزاع في أوكرانيا المجتمع الدولي إلى إعادة النظر في احتمالات تصاعد التوترات الإقليمية التقليدية خاصة في ظل السلوكيات التي أظهرتها روسيا في سعيها لاستعادة مناطق تعتبرها جزءاً من أراضيها، في هذا السياق قد تجد تايوان نفسها في وضع مشابه حيث تعتبر الصين تايوان مقاطعة انفصالية، لذلك قد تلجأ إلى استعمال القوة من أجل تحقيق هذا الهدف المتمثل في السيطرة على جزيرة تايوان.

وبناءً على ما سبق ستعالج هذه الورقة البحثية الإشكالية المحورية التالية:

إلى أي مدى يساهم التحول في مستوى القوة لدى الصين في التأثير على استراتيجيتها في ضم

إقليم تايوان؟

تتفرع عن الاشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يمكن لصعود الصين الاقتصادي والعسكري ان يرفع من قدرة الصين على استعادة تايوان؟

- ما هي السيناريوهات المحتملة التي يمكن للصين اتخاذها بهدف استرجاع جزيرة تايوان؟

وللإجابة على الأسئلة السابقة، يمكن أن نختبر الفرضيتين التاليتين:

- الصعود الاقتصادي والعسكري الصيني يعزز قدرة الصين على إستعادة تايوان من خلال زيادة نفوذها الدولي وقدرتها على ممارسة الضغوط الدبلوماسية، الاقتصادية والعسكرية على تايوان وحلفائها.

- قد تسلك الصين عدة سيناريوهات لاستعادة تايوان، تتراوح بين الحلول السلمية والعسكرية اعتماداً على الظروف الدولية وردود الأفعال المحتملة من تايوان وحلفائها.

للإجابة على الاشكالية المطروحة وإختبار الفرضيات الموضوعة يعالج هذا البحث تأثير الصعود الصيني في الساحة الدولية على العلاقة بين الصين وتايوان مع تحليل السياسات الصينية المتعلقة بتايوان ودور هذه العلاقة في الإستراتيجيات الإقليمية والدولية، كما سيستعرض البحث السيناريوهات المحتملة التي قد تعتمدها الصين لاسترجاع تايوان بدءاً من الضغط الدبلوماسي وصولاً إلى استخدام القوة العسكرية، وسيتناول البحث كذلك التحديات التي قد تواجه الصين في هذا السياق، بما في ذلك المواقف الدولية وردود الأفعال من القوى الكبرى.

من خلال هذا التحليل يأمل البحث في تقديم رؤية شاملة للعوامل السياسية، الاقتصادية والعسكرية التي ستحدد مستقبل العلاقة بين الصين وتايوان ودور هذا الصراع في تشكيل النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين، ومنه ارتكزت الدراسة على ثلاث (03) محاور رئيسية:

- محددات القوة الصينية؛
- طبيعة العلاقات الصينية التايوانية؛
- السيناريوهات المحتملة التي يمكن للصين انتهاجها لإعادة ضم تايوان.

المبحث الأول:

محددات القوة الصينية

تعدّ الصين واحدة من أهم القوى العالمية في القرن الحادي والعشرين حيث شهدت تحولاً جذرياً في مكانتها الاقتصادية، العسكرية والسياسية على الساحة الدولية، ومع ذلك فإن قوة الصين ليست مطلقة بل تخضع لمجموعة من المحددات التي تؤثر على قدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

المطلب الأول: المحددات الطبيعية والبشرية للصين

الخصائص البشرية والطبيعية التي تتميز بها الصين جعلت منها قوة مؤثرة على الساحة الدولية، فإمتلاكها لثاني أكبر تعداد سكاني في العالم، يوفر لها سوقاً استهلاكية ضخمة وقوة عاملة هائلة تدعم نموها الاقتصادي، وامتلاكها لمساحة شاسعة ذات تضاريس متنوعة مما يمنحها موارد طبيعية غنية تدعم صناعاتها واقتصادها.

سيتناول هذا المطلب بالتفصيل المحددات الطبيعية والبشرية التي تمتلكها الصين، وكيفية تأثيرها في القوة الصينية.

الفرع الأول: المحددات الطبيعية:

المحددات الطبيعية هي المعطيات التي تشكل الجغرافيا وتؤثر في الحياة البشرية والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية، هذه المحددات تشمل مجموعة من العناصر الطبيعية التي لا يمكن تغييرها بسهولة وتعتبر الأساس الذي تعتمد عليه جميع الأنشطة البشرية.

1- الموقع والمساحة:

تقع جمهورية الصين الشعبية في شرق آسيا، وهي أكبر دولة في قارة آسيا من حيث الرقعة والثالثة عالمياً بعد روسيا وكندا، بمساحة تقدر بـ 9,596,960 كم مربع (Global fire power, 2025)، وتمتد الصين على 15 ألف كيلومتر من الحدود البرية المشتركة مع 14 دولة، وساحل بحري يبلغ طوله 14500 كيلومتر (Yafeng, 2018, pp5-485)، تتنوع أقاليم الصين المناخية بسبب امتداد رقعتها، وتوسعها من أقاليم شبه قطبية في شمال البلاد إلى أقاليم استوائية في جنوبها، ومن مناطق سهلية خصبة في الشرق إلى صحارٍ قاحلة في الغرب، كما تضم الصين 2900 جزيرة، بما في ذلك جزيرة هاينان (33991 كيلومترًا مربعًا) وهي الأكبر، تقع في بحر الصين الجنوبي في جنوب شرق الصين، يفصلها عن البر الرئيسي مضيق تايوان (Jigao, 2004)، يحيط بالساحل الصيني بحر بوهاي والبحر الأصفر وبحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي فهي على أطراف والمحيط الهادي تسعى الصين إلى استعمال قوتها لفرض واقعاً يجعل من تلك المساحات المائية إقليم يتبع السيادة الصينية، تركز الإدارة المحلية في الصين حول ثلاث مستويات كبرى، المستوى الأول يأتي مباشرة تحت إدارة الحكومة المركزية، يحتوي على 22 مقاطعة بالإضافة إلى تايوان التي تطالب بها الصين باعتبارها المقاطعة 23، إضافة إلى 5 مناطق ذاتية الحكم، و4 بلديات تابعة مباشرة للسلطة المركزية هي: بكين، شنغهاي، تيانجين وتشونغتشينغ، أما بالنسبة لأراضي هونغ كونغ، فمنذ عودتها إلى الصين في 1 يوليو 1997، حظيت بوضع منطقة إدارية خاصة (Ergenc, 2023, pp1-8). شكل الموقع الجغرافي والمساحة الشاسعة للصين عمقاً استراتيجياً يعزز مكانتها كقوة عالمية، فالموقع الجغرافي للصين في قلب آسيا يتيح لها القدرة على التأثير في المناطق المجاورة، مثل شرق آسيا، جنوب شرق آسيا، وأوراسيا، مما يمنحها نفوذاً واسعاً وتأثير في القضايا الإقليمية، كما توفر سواحلها الممتدة على المحيط الهادئ ممرات حيوية للتجارة الدولية وتعزز قدرتها البحرية، إضافة لما توفره المساحة الشاسعة من موارد طبيعية التي تدعم الاستقلال الاقتصادي وتمنحها قدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من القطاعات الحيوية، علاوة على ذلك، تتيح هذه العوامل للصين مرونة استراتيجية في إدارة التحديات العسكرية والاقتصادية، مما يعزز دورها كفاعل رئيسي في النظام العالمي.

2- الموارد الطبيعية:

جمهورية الصين الشعبية غنية بالموارد المعدنية وموارد الطاقة التي تساعد نمو صناعة الاستخراج في البلاد، تعدّ الصين حالياً رائدة العالم في إنتاج 31 سلعة (منتجات معدنية): "الموليبدينوم، التنغستن،

الحديد، الألمنيوم، الرصاص، الزنك، الذهب، الفحم، الجبس، البنتونيت والعديد من الموارد الأخرى،" (Zhan, 2022) والتي ساهمت بشكل كبير في تعزيز قوتها الاقتصادية والتجارية.

تمتلك الصين أكبر الاحتياطات من الفحم الذي يستخدم في توليد الطاقة والصناعات الثقيلة مثل الحديد والصلب، وهو يشكل حوالي 70% من إنتاج الطاقة في الصين، حيث وصل إنتاج الصين من هذه المادة في سنة 2023 إلى 4.710 مليار طن، وفي عام 2021، بلغ إنتاجه 4237 مليون طن (Jia, 2022)، تمتلك الصين كذلك احتياطات ضخمة من خام الحديد، وهي أكبر مستورد له في العالم لتلبية إحتياجاتها من الصناعات الثقيلة خاصة العسكرية منها، وهي أكبر منتجي الذهب في العالم، بإحتياطي بلغ 300 طن، وأكبر مستهلكي الذهب في العالم ما قيمته أكثر من 80 مليار دولار (Liang, pp 169-193 2020)، يتم استخدام الذهب في الصناعة والمجوهرات والإحتياطات المالية، وهي من أكبر منتجي الزنك والرصاص في العالم، وهما معدنان حيويان في صناعات الإلكترونيات والسيارات والبطاريات، تعتبر الصين كذلك من كبار منتجي الفوسفات الذي يستخدم في صناعة الأسمدة الزراعية، حيث تمتلك احتياطي يقدر بـ 1.9 مليار طن، بقدرة إنتاج وصلت سنة 2023 إلى 90 مليار طن منصة (OEC Word, 2025) وهي كذلك من أكبر منتجي الليثيوم، وهو معدن رئيسي في صناعة بطاريات السيارات الكهربائية والهواتف الذكية حيث احتلت الصين سنة 2023 المرتبة الثالثة عالمياً بإنتاج قدره 33000 طن متري، وإحتياط قدره 3,000,000 طن متري (هيئة المسح الجيولوجي، 2025)، بالإضافة إلى ذلك تمتلك الصين إحتياطات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي خاصة في المناطق الغربية مثل شينجيانغ، على الرغم من أنها لا تعتبر من أكبر منتجي النفط عالمياً، إلا أنها من أكبر مستهلكيه في العالم وتستورد كميات ضخمة لتلبية إحتياجاتها الصناعية.

كلّ هذه الموارد تمثل محركاً أساسياً لنمو الاقتصاد الصيني، مما يساهم في تحقيق تقدم صناعي وزراعي كبيرين، رغم ما يثار من بعض القضايا البيئية بسبب الاستغلال المفرط لبعض هذه الموارد، لكن الأمر المميز في الموارد الطبيعية الموجودة في الصين هي امتلاكها لإحتياطات ضخمة من المعادن النادرة التي تعد أساسية في صناعة الإلكترونيات، الهواتف الذكية، السيارات الكهربائية والأجهزة الإلكترونية الحديثة، 95% من رواسب المعادن النادرة التي تدخل في تكنولوجيا النانو، 87% من الأنثيمون التي تدخل في صناعة أشباه الموصلات، 84% من التنغستن وهي أكثر المعادن مقاومة للحرارة، 83% من الغاليوم التي تدخل في صناعة الخلايا الكهروضوئية، 79% من الجرمانيوم التي تدخل في صناعة الألياف البصرية، 60% من الإنديوم التي تدخل في صناعة الشاشة المسطحة، والخلايا الكهروضوئية و51% من الفلور الأساسية في علم المعادن، التيفلون، الفريون (W.N 2023)، ويثير الاستخدام المتزايد لهذه المعادن في التقنيات والصناعات الجديدة في مواجهة الإنتاج المركّز والمحدود مخاوف من مخاطر النقص في الأمدين القريب والبعيد، رغم ذلك تبقى الصين اللاعب الرئيسي في هذا المجال مما يمنحها تأثيراً كبيراً في الاقتصاد العالمي والصناعات التكنولوجية المتطورة.

الفرع الثاني: المحددات البشرية للقوة الصينية:

تعتبر المقومات البشرية أحد أهم العوامل التي تبنى عليها قوة الدولة، وهي العنصر الأهم في بناء القوة السياسية، الاقتصادية والعسكرية لها، باعتبار العنصر البشري ذخر لأي مجتمع، على أساسه توضع

استراتيجية البناء والإصلاح، لذلك فالتناسب بين سكان أية دولة وبين مساحتها عادةً ما يخلق التجانس والترابط بين مكونات المجتمع الواحد.

شهد عدد سكان الصين نموًا وتحولًا كبيرين على مرّ القرون، حيث تطور من نحو 60 مليونًا خلال العصر الإمبراطوري إلى 1,415,043,270 مليار نسمة سنة 2024، ما يمثل 17.6% من سكان الأرض (Global Fire Power, 2025)، يمكن فهم هذا التطور الديموغرافي من خلال مراحل تاريخية مختلفة، متأثرة بالتغيرات والسياسات الاجتماعية والاقتصادية، ومع مرور السنين والسلالات، استمر عدد السكان في الارتفاع حتى وصل إلى مليار نسمة في سبعينيات القرن العشرين، ولمواجهة الضغوطات الديموغرافية غير المسبوقة، ويهدف إبطاء النمو السكاني، فرضت الحكومة الصينية في عام 1979 ما يسمى بـ "سياسة الطفل الواحد"، ساعدت هذه السياسة القاسية، على الرغم من الجدل الدائر حولها، في الحد من النمو السكاني، لكنها تسببت في عواقب وخيمة على المجتمع الصيني، فمن ناحية ساعدت على تقليل الضغط السكاني وتحفيز التنمية الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة، ومن ناحية أخرى فقد أدى ذلك إلى اختلال التوازن بين الجنسين وزيادة شيخوخة السكان وحرمان العائلات الصينية من الأصول والفروع العائلية، إضافة إلى انخفاض القوى العاملة المتاحة والمنتجة والضرورية للاقتصاد الصيني ولذلك لجأت السلطات الصينية سنة 2015 إلى إجراء تعديلات هامة على قانون الابن الواحد وسمحت للعائلات الصينية بإمكانية إنجاب طفلين، وعلى الرغم من انتهاء سياسة الطفل الواحد فإن النمو السكاني لا يزال بطيئًا نسبيًا بسبب عوامل مثل انخفاض معدلات الخصوبة إلى حوالي 1.5 ولادة لكل امرأة (Cai, pp63-83, 2013)، وزيادة التحضر وتفضيل الأزواج للأصغر حجمًا، ويبقى التغير المستمر في تعداد السكان في الصين يشكل العديد من التحديات للبلاد، ومن أهمها شيخوخة السكان مع ارتفاع متوسط العمر المتوقع ووجود عدد أقل من الأطفال لدعم كبار السن.

تتميز الصين بتاريخ يمتد لأكثر من ثلاثة آلاف عام، شهد خلاله تعاقب العديد من السلالات الحاكمة التي أسهمت في تشكيل هويتها الحضارية، كما أن موقعها الجغرافي الاستراتيجي، جعل منها محورًا رئيسيًا في التفاعلات الإقليمية والدولية، وقد أسهم اتساع رقعتها الجغرافية وانتشار ثقافتها في ترسيخ نفوذها داخل القارة الآسيوية، إلى الحد الذي دفع إلى القول بأن آسيا باتت أكثر تأثرًا بالهوية الصينية منها بالطابع الآسيوي العام، وذلك بفضل الامتداد الثقافي الذي تجسد في انتشار المدارس الكونفوشيوسية في مختلف أرجاء القارة، وإذا كانت الصين تُصنّف تاريخيًا ضمن "حافة قلب العالم" وفقًا لنظرية ماكيندر، فإنها اليوم تتجه تدريجيًا نحو موقع أكثر مركزية في النظام الدولي، مما يعكس صعودها المتواصل كقوة عالمية مؤثرة.

المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية للقوة الصينية

مع نهاية سنوات سبعينات القرن الماضي عرفت الصين تحولًا كبيرًا من خلال تبني سياسة "الإصلاح والانفتاح" بقيادة الزعيم الصيني الراحل دينغ شياو بينغ 1978-1992، بدأت تلك السياسة بتفكيك القيود التي وضعها النظام الاشتراكي على الاقتصاد الصيني واعتمدت على مبادئ جديدة تجمع بين الاشتراكية وإقتصاد السوق، طبقا للمفهوم الجديد الذي سمي بـ "الإشتراكية ذات الخصائص الصينية" The system of socialism with Chinese characteristics (Chinese dictionary)، بمعنى تكييف عناصر اقتصاد السوق

كوسيلة لتعزيز النمو بهدف جلب الإستثمارات الأجنبية وزيادة الانتاجية وتطوير المناطق الريفية حيث كان يعيش 80 % من السكان، السماح بالملكية الخاصة لوسائل الانتاج، تشجيع الانتاج التصديري، فتح الاسواق السلعية وإلغاء التخطيط المركزي لاسيما التشديد على دور السياسة النقدية والمالية في عمل المشاريع الإقتصادية الكبرى، تشجيع نظام الإيدار من خلال رفع سعر الفائدة من (5,04%) في عام 1979، إلى (7,4%) عام 1985 (منى، ص 130، عدد 45، 2011)، فضلا عن دمج أنظمة جديدة مثل (نظام الحوافز في العمل لتطوير الإنتاج، نظام يقلص الفوارق بين الريف والمدينة، نظام المشتريات للمشاريع الصغيرة الأسرية)، تشجيع صغار الحرفيين، وجعل نظام الإيدار شبه إلزامي.

تعتمد القوة الإقتصادية الصينية على مجموعة من المقومات الرئيسية التي تسهم في تعزيز مكانتها الاقتصادية والتي ساعدتها في أن تكون أحد أهم الاقتصادات المؤثرة في العالم، إذ تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ في شهر ديسمبر 2023، 17881.78 مليار دولار أمريكي (Trading Economics, 2024)، ساهمت هذه المؤشرات الاقتصادية في ترسيخ مكانة الصين كثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة، وذلك نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي أطلقها دينغ شياو بينغ، والتي أسهمت في إحداث تحول جذري في البنية الاقتصادية للصين، حيث انتقلت من اقتصاد يعتمد بشكل أساسي على الزراعة إلى قوة صناعية رائدة، فمنذ إلزامها بعملية الإصلاح والانفتاح في عام 1978، شهدت الصين نهضة اقتصادية غير مسبوقة ساعدها في البداية اليد العاملة الرخيصة والماهرة بحيث تمكنت من بناء نظام بيئي تجاري متين بفضل القواعد التنظيمية المتساهلة، وإنهاج سياسة تفضيلية مع شركات الإستثمار الأجنبية، أدى ذلك إلى إقامة مشاريع مشتركة بأموال الإستثمارات الأجنبية على الأقاليم الساحلية، ففي عام 1980 قامت السلطات السياسية الصينية بالسماح ببناء أربعة مناطق إقتصادية وهي Zhuhai، Chāngdū، Xǐ tè ēn، Xiàmèn، ثم توسعت عام 1985 إلى أربع عشر منطقة إقتصادية (طاهر حمدي، ص 16، 2016)، لتشكل بدورها حزام حدودي طويل منفتحاً على العالم الخارجي شاملاً مدن وموانئ ساحلية، كل هذه التحولات الإقتصادية الكبيرة التي عرفتها الصين قامت على الإستثمار والاندماج في سلاسل القيمة العالمية، ما مكنها من أن تصبح لاعبا رئيسيا في الإقتصاد العالمي، بعد أن شهد نموًا حقيقياً ديناميكياً للغاية بين عامي 1980 و 2010 (بمتوسط +10% سنوياً) (Chen, Zha, 2018)، ورغم أن النشاط الإقتصادي الصيني دخل في مرحلة التباطؤ، حيث إنخفض إلى (+6.1% في عام 2019، وهو أدنى مستوى له منذ عام 1990) (Chen, Zhen, 2018)، هذه النسبة السريعة في النمو الاقتصادي نتج عنها نمو الناتج القومي للفرد مما أدى إلى تراجع نسبة الفقر بمعدل 8 % سنوياً خلال الثلاث عقود الأخيرة، لكن هذا النمو السريع صاحبه كذلك تفاوت في نصيب الفرد (Reducing inequalities in china, 2007)، حيث تصنف الصين ضمن الفئة المتوسطة الدنيا في العالم حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي البسيط وقدره 3180 دولار، وتحتل المرتبة 104 من أصل 178 دولة والمرتبة 97 من أصل 178 دولة حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وقدره 5943 دولار في 2008 تبعا لتصنيف مجموعة البنك الدولي، لكنه إرتفع سنة 2023، إلى 22135.43 دولار أمريكي (مجموعة البنك الدولي، 2025)، وإرتفاع كذلك إجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوة الشرائية للصين في سنة 2023، إلى 34,660,138 دولار لكل نسمة، فاحتلت بذلك الصين المرتبة الأولى عالمياً،

إضافة إلى ارتفاع إجمالي الناتج المحلي الصيني في نفس السنة، إلى 17,794,783 مليون دولار (مجموعة البنك الدولي، 2025)، هذا الارتفاع ساعدها في الاندماج السريع في سلاسل القيمة العالمية مما ساهم في تعزيز مكانتها كقوة إقتصادية، حيث أصبحت مركزاً رئيسياً للإنتاج والتصدير، متزامن مع تطوير قدراتها التكنولوجية والصناعية.

جدول رقم 1: يوضح مركز الصين مقارنة ببعض القوى الكبرى اقتصادياً، حسب إحصائيات 2023.

المؤشر الإقتصادي	الصين	و. م. أ	اليابان	ألمانيا	الهند
الناتج المحلي الإجمالي (تريليون دولار)	17.79	27.72	5.0	4.2	3.1
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	12614.10	82769.40	39,285	50,801	2,191
نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	5.2	2.90	1.2	1.8	7.0
التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنوياً)	0.20	4.10	0.5	1.7	4.9
بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)	4.70	3.60	2.8	3.6	7.5

جدول من إعداد الباحث استناداً لمعطيات البنك الدولي لسنة 2023 على الموقع:

<https://data.albankaldawli.org>

يُظهر الجدول أن الصين تحتل مرتبة متقدمة من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي، ممّا يعكس قوتها الاقتصادية الكبيرة، ومع ذلك لا يزال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أقل مقارنة بالدول المتقدمة الأخرى، مما يشير إلى وجود فجوة في مستوى المعيشة والدخل الفردي، بالإضافة إلى ذلك تتميز الصين بمعدل نمو اقتصادي مرتفع نسبياً، مما يعزز مكانتها كواحدة من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم.

المطلب الثالث: المحددات العسكرية للقوة الصينية

منذ عام 1990، بدأت بكين في تعزيز قدراتها العسكرية باعتبارها عنصراً جوهرياً في قوة الدولة الشاملة، ومع تولي الرئيس الصيني شي جين بينغ السلطة شهدت عملية تحديث الجيش تسارعاً ملحوظاً، حيث تبنت استراتيجية تهدف إلى تحويل جيش التحرير الشعبي إلى قوة عسكرية عالمية بحلول منتصف القرن، وفي هذا الإطار عملت الصين على تطوير قدراتها النووية ضمن مساعيها لإقامة نظام ردع استراتيجي

قوي، يهدف إلى منع أي تدخل خارجي من خلال امتلاك إمكانيات عسكرية متقدمة تعزز نفوذها الجيوسياسي وتحافظ على مصالحها الأمنية.

يرتكز الصعود العسكري الصيني على عنصرين رئيسيين:

-السلح النووي القادر على البقاء: أي تطوير الصين لقدرات نووية برية، جوية وبحرية يمكنها الصمود أمام الهجمات الأولى المعادية المحتملة والرد عليها بفعالية، بهدف تحقيق الردع الإستراتيجي وموازنة القوة النووية الأمريكية، مما يقلل من احتمالية استخدام الأسلحة النووية ضدها.

-القوات التقليدية المتقدمة تكنولوجياً: تعمل الصين على تحديث قواتها التقليدية باستخدام تقنيات متطورة مثل الطائرات بدون طيار، أنظمة الدفاع الصاروخي والأسلحة ذات الدقة العالية، بالإضافة إلى تعزيز قدراتها السيبرانية والفضائية، هذا التحديث يهدف إلى تعزيز قدرات الصين في مواجهة التحديات الإقليمية خاصة في عدة مناطق مثل بحر الصين الجنوبي ومضيق تايوان والممرات الرئيسية لتوريد الطاقة.

حسب موقع Global Fire Power، فإن عدد أفراد الجيش الصيني سنة 2024، وصل إلى حوالي 2 مليون عسكري نشط مع وجود حوالي 510 مليون فرد في الإحتياط، إضافة إلى 650 ألف شبه عسكري (Global Fire Power, 2025)، وتعمل الصين على تحسين برامج تدريب قواتها العسكرية بشكل مستمر ما يعزز من قدرتها على أداء المهام المختلفة سواء في الحروب التقليدية أو الحروب غير التقليدية أو ضمن مهام القوات الأممية لحفظ السلم والأمن.

قدرت وزارة الدفاع الأمريكية أن جمهورية الصين الشعبية تمتلك في سنة 2024، أكثر من 500 رأس نووي جاهز للعمل، ورغم أن هذا الرقم لا يزال أصغر بكثير من ترسانة الولايات المتحدة إلا أن مخاوف واشنطن ودول الجوار بشأن ظهور الصين كمنافس نووي ثان تتزايد بسرعة، حيث من المرجح أن تمتلك جمهورية الصين الشعبية أكثر من ألف رأس نووي جاهز للعمل بحلول عام 2030، (Kristensen, 2024 pp 49-72)، تواصل الصين تعزيز قدراتها الاستراتيجية من خلال نشر أعداد متزايدة من الصواريخ ذات الجاهزية العالية، وتوسيع ترسانتها من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات بعيدة المدى، التي تشمل أنظمة متطورة، مثل مركبات إعادة الدخول المستقلة المتعددة وأنظمة الصواريخ المحمولة، وذلك بما يرفع من مرونة واستدامة قوتها النووية، كما تسعى إلى زيادة قدراتها النووية بشكل مستمر حيث من المتوقع أن تصل عام 2035، إلى 1500 رأس نووي، مما يعكس طموحها في تعزيز مكانتها في التوازن العسكري العالمي، والرفع من قدرات الردع الاستراتيجي لديها (Kristensen, 2024, pp 49-72).

فمنذ أن تولى "شي جين بينج" منصب الرئيس والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ارتفعت ميزانية الدفاع الصينية بشكل كبير من 720 مليار ين في عام 2013 إلى 1.67 تريليون ين (230 مليار دولار) في عام 2024 (The DOD China military power report, 2024)، وبذلك أصبحت ميزانية وزارة الدفاع الصينية الآن ثاني أكبر ميزانية في العالم بعد ميزانية الولايات المتحدة، تتفوق على كل من ميزانيات الدفاع لليابان، الهند وكوريا الجنوبية مجتمعة، في حين أن ميزانية الدفاع الصينية المعلنة لسنة 2024، تعادل حوالي ربع الإنفاق الدفاعي الأمريكي (Chen, 2029, pp 47-67)، هذا الارتفاع في الميزانية تفسره رغبة جيش التحرير الشعبي في أن يصبح جيشاً "عالمياً" بحلول نهاية عام 2049، وهي الرغبة التي أعلن عنها لأول مرة الرئيس شي جين بينج في عام

2017، (Annual Report to Congress, 2020)، وقد سمحت هذه الزيادات في ميزانية الدفاع لجيش التحرير الشعبي بتحسين قدراته العسكرية التقليدية بشكل مستمر وخاصة في المجال البحري وقدراته في مجال منع الوصول والحرمان من الدخول (A2/AD)، حيث تمتلك الصين أكبر قوة بحرية في العالم من حيث العدد، يبلغ مجموع قوتها الضاربة أكثر من 370 سفينة وغواصة بما في ذلك أكثر من 140 سفينة سطحية من الطراز الأول (Erickson, 2024).

تمتلك البحرية الصينية ثلاث (03) حاملات للطائرات وهي بصدد بناء حاملة الطائرات الرابعة التي يُعتقد أنها ستكون نووية، مما يمنحها قدرة تشغيلية غير محدودة، كما تعمل البحرية الصينية على بناء سفن حربية جديدة مثل طرّادات الصواريخ الموجهة والمدمرات والكورفيتات، في أوت 2023، أطلقت البحرية الصينية الفرقاطة الجديدة من طراز B054، والتي من المتوقع أن يبلغ إجمالي إزاحتها حوالي 6000 طن (المرصد الاطلسي للدفاع والتسلح للبحرية الصينية، 2025)، ومن المتوقع أن تصل البحرية الصينية إلى مستوى يكاد يكون مساوياً لمستوى القيادة الأمريكية لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ من حيث الحمولة بحلول منتصف عام 2030، من ناحية أخرى تمتلك الصين أكثر من 2500 طائرة مقاتلة من مختلف الأنواع (Global Fire Power, 2025)، كما تمتلك مجموعة واسعة من الصواريخ التي تشمل الصواريخ الباليستية، الصواريخ العابرة للقارات والصواريخ الموجهة، والتي يعتمد عليها الجيش الصيني في تطوير قدراته الردعية، كما ساعدت التكنولوجيا والثورة في الشؤون العسكرية الجيش الشعبي الصيني في تطوير منظوماته الدفاعية الصاروخية وأصبحت تمثل نقطة القوة لديها، فهي تمتلك صواريخ الفرط صوتية " Hypersonic Missiles " أي الصواريخ التي تفوق سرعتها 5 ماخ (Emily, Lind, 2025)، بمعنى خمسة أضعاف سرعة الصوت.

المطلب الرابع: المحددات الأيديولوجية، الثقافية والعلمية للقوة الصينية

تلعب المحددات الأيديولوجية، الثقافية والعلمية دوراً رئيسياً في تشكيل القوة الصينية، حيث

تساهم في توجيه سياسات الصين الداخلية والخارجية وتعزيز مكانتها العالمية:

الفرع الأول: المحددات الأيديولوجية للقوة الصينية

تستند المحددات الأيديولوجية للقوة الصينية إلى الأسس الفكرية التي يتبناها الحزب الشيوعي الصيني، والتي تجمع بين الماركسية اللينينية وفكر "ماو تسي تونغ" والاشتراكية ذات الخصائص الصينية، والتي تعكس مزيجاً من المبادئ الماركسية اللينينية والتقاليد الثقافية الصينية، حيث تم تطويرها تحت قيادة الزعماء المتعاقبين مثل: دنغ شياو بينغ وجيانغ زيمين وهوجينتاو وشي جين بينغ، تُركّز هذه الأيديولوجية على تعزيز سيادة الدولة والوحدة الوطنية، مع السعي لتحقيق التنمية الإقتصادية السريعة والحدّ من الفقر ورفع مستوى المعيشة، كما تُؤكد على أهمية الابتكار التكنولوجي والإكتفاء الذاتي في المجالات الإستراتيجية، مع الحفاظ على نظام سياسي مركزي قوي يقوده الحزب الواحد.

بالإضافة إلى ذلك تسعى الصين إلى تعزيز نفوذها العالمي من خلال مبادرات مثل "الحزام والطريق"، مع الحفاظ على القيم الثقافية التقليدية وتعزيز الهوية الوطنية، هذه المحددات الأيديولوجية تشكّل الإطار الذي تقوم عليه السياسات الداخلية والخارجية للصين، وتسهم في تعزيز مكانتها كقوة عظمى في النظام

الدولي المعاصر من خلال ترسيخ وحدة الحزب الشيوعي والتحكم في التوجهات السياسية والاقتصادية للدولة، مع توظيف القيم القومية والتاريخية في دعم الاستقرار الداخلي وتقوية نفوذها الدولي.

الفرع الثاني: المحددات الثقافية للقوة الصينية

تلعب الثقافة الصينية دوراً أساسياً في تشكيل قوة الصين الناعمة وتعزيز نفوذها العالمي، حيث تستند إلى الإرث الكونفوشيوسي، الهوية القومية والدبلوماسية الثقافية كأدوات رئيسية لتوسيع تأثيرها، فالكونفوشيوسية التي تشدد على التناغم الاجتماعي، الطاعة والاحترام، لا تزال تؤثر على السلوك السياسي والاجتماعي في الصين، ما يعزز الاستقرار الداخلي ويبرر المركزية السياسية للحزب الشيوعي الصيني، كما تستند الصين إلى القومية الثقافية عبر الترويج لـ "حلم الصين"، الذي يسعى إلى إحياء مجدها التاريخي كقوة حضارية عريقة، مع التركيز على اللغة الصينية والتراث الثقافي كعناصر أساسية لهويتها العالمية، في هذا السياق، أنشأت الصين أكثر من 500 معهد كونفوشيوس حول العالم لنشر لغتها وثقافتها وتعزيز فهم النموذج الصيني (أحمد، 2025)، كما تعتمد على "دبلوماسية الباندا" (شاهر، 2024)، كرمز للصدقة والتقارب الثقافي مع الدول الأخرى.

تعدّ مبادرة "الحزام والطريق" إحدى أهم أدواتها الثقافية، حيث تُصدّر الصين قيمها من خلال المشروعات الاقتصادية، التعليمية والتبادلات الثقافية، ما يرسخ مكانتها كقوة عالمية مؤثرة، وبذلك أصبحت الثقافة الصينية عنصراً جوهرياً في تعزيز قوتها الناعمة، حيث تستخدمها الصين كأداة دبلوماسية وسياسية لخلق بيئة عالمية أكثر تقبلاً لنموذجها التنموي والسياسي.

الفرع الثالث: المحددات العلمية للقوة الصينية

تعتمد القوة الصينية بشكل أساسي على التقدم العلمي والتكنولوجي كعامل محوري في تعزيز مكانتها العالمية، حيث استثمرت الصين بشكل مكثف في الابتكار والبحث العلمي لتحقيق الإستقلال التكنولوجي والتفوق على الدول الغربية، وتعد استراتيجية "صنع في الصين 2025" (ويلفندشتاين، 2025)، إحدى الركائز الأساسية التي تهدف إلى تحويل الصين إلى قوة صناعية متقدمة عبر الهيمنة على الذكاء الاصطناعي، الحوسبة الكمية، الروبوتات، إضافةً إلى تطوير شبكات الجيل الخامس (5G) والأنترنت الصناعي، كما تقود الصين العالم في مجال الطاقة المتجددة، حيث تعد أكبر منتج للألواح الشمسية والسيارات الكهربائية (Yasaulkov, 2024)، وتسعى لتقليل اعتمادها على الوقود الأحفوري لتعزيز أمنها الطاقوي.

على صعيد الصناعات العسكرية طورت الصين تقنيات متقدمة مثل الصواريخ الفرط صوتية والطائرات المسيّرة الذكية، مما عزز تفوقها الدفاعي ومكانتها كقوة عسكرية حديثة كما تحقق الصين إنجازات كبيرة في مجال الفضاء، حيث نجحت في إرسال بعثات إلى القمر والمريخ، وبناء محطة الفضاء "تيانغونغ" (يمان، 2024)، مما يعكس طموحها لمنافسة الولايات المتحدة وروسيا في هذا المجال.

المبحث الثاني:

طبيعة العلاقات الصينية - التايوانية

تتميز العلاقات بين الصين وتايوان بالتوتر المستمر حيث تعتبر بكين تايوان جزءاً لا يتجزأ من أراضيها وفقاً لمبدأ "الصين الواحدة"، بينما تعلن تايبيه بأنها كيان منفصل، رغم عدم إقرار المجتمع الدولي بها كدولة مستقلة، لذلك من الضروري أن نعود إلى الخلف على الأقل 90 عاماً لكي نحظى بفهم أشمل لهذه القضية.

المطلب الأول: جذور الصراع الصيني مع جزيرة تايوان

في العصور القديمة كانت تايوان جزءاً من العالم الصيني ولكن خلال العصور الحديثة شهدت الجزيرة تطورات أدت إلى انفصالها عن الصين، في القرن السابع عشر خضعت تايوان للإستعمار الهولندي ثم سيطرت عليها سلالة تشينغ الصينية في عام 1683 (Heylen, 2016)، ولكن مع بداية القرن العشرين بدأت تايوان في مواجهة تحديات جديدة، ففي عام 1895، تنازلت الصين عن تايوان لصالح اليابان بموجب معاهدة شيمونوسيكي بعد حربها مع اليابان، لكن بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية عام 1945، إستعادت الصين السيطرة على تايوان (خالد، 2016)، وفي تلك الفترة كانت الصين تشهد إضطرابات داخلية نتيجة للصراع بين القوى الوطنية الشيوعية والقومية، اندلعت الحرب الأهلية الصينية بين القوات الشيوعية بقيادة ماو تسي تونغ والقوات القومية بقيادة تشيانغ كاي شيك، والتي إستمرت من عام 1927 إلى عام 1949 (Yung, 2024, pp 142-155) مع نهاية الحرب الأهلية إنتصرت الشيوعية وأعلنت تأسيس جمهورية الصين الشعبية في البر الرئيسي تحت قيادة الحزب الشيوعي في عام 1949، أما القوات القومية التي هُزمت في الحرب، فقد انسحبت إلى تايوان، فأقامت هناك حكومة منفصلة وهي جمهورية الصين والتي لا تزال تحتفظ بحكم ذاتي كامل منذ عام 1949 (Albert, Keith, 2019)، واصلت الحكومة الصينية في البر الرئيسي (جمهورية الصين الشعبية) تأكيد حقها في فرض سيادتها على تايوان وإعتبار الجزيرة جزءاً من أراضيها، في المقابل تعتبر تايوان نفسها دولة مستقلة على الرغم من أنها لم تعلن بشكل رسمي عن إستقلالها إذ تواصل الحفاظ على نظام حكم ديمقراطي واقتصادي منفصل انفصال كلي عن الصين.

أثناء الحرب الباردة، أصبح النزاع بين الصين وتايوان جزءاً من الإستقطاب العالمي ومن الصراع الأوسع بين القوى العظمى، كانت الولايات المتحدة في البداية تدعم تايوان بشكل صريح مما ساعد على تعزيز التوترات بين بكين وواشنطن، في عام 1950، بعد الحرب الكورية تدخلت الولايات المتحدة بشكل عسكري في مضيق تايوان لضمان عدم حصول الصين الشيوعية على السيطرة على الجزيرة (محمد نجيب، 2022)، وهو ما أدى إلى تبادل التهديدات العسكرية بين الطرفين، وفي عام 1954، عقدت الولايات المتحدة ميثاقاً آمناً مشتركاً للدفاع عن تايوان ومجموعة الجزر المحيطة بها (كمال، 2000)، وهو ما شجع على المزيد من الدعم العسكري الأمريكي للجزيرة، لكن الصين من جانبها هددت مراراً باستخدام القوة لإستعادة السيطرة على تايوان بما في ذلك خلال الأحداث العسكرية مثل "أزمة مضيق تايوان" في عامي 1954 و1958 (مادوكا، 2023)، حيث تصاعدت التوترات العسكرية بين الطرفين.

بداية سنوات السبعينات من القرن الماضي بدأت مواقف بعض من الدول تتغير تجاه تايوان نتيجة لتغيرات جيوسياسية في العالم حيث بدأت بعض الدول بالاعتراف بجمهورية الصين الشعبية (الصين الشيوعية) بإعتبارها الحكومة الشرعية الوحيدة للصين، في عام 1971، تم قبول الصين الشيوعية في الأمم المتحدة كعضو دائم في مجلس الأمن الدولي (القرار رقم 2758، 1971)، مما أثر على وضع تايوان في الساحة الدولية، ومع ذلك فإن الوضع في تايوان لم يتغير جذرياً على الرغم من أن الصين تتبع سياسة "صين واحدة" التي ترفض الإعتراف بأي كيان سياسي مستقل في تايوان، إلا أن الجزيرة تحت قيادة حزب الكومينتانغ ثم الحزب الديمقراطي التقدمي (الذي يساند استقلالية تايوان)، تمسكت بحكمها الذاتي ورفضت كل المحاولات القاضية بعودة الجزيرة الى الصين الشعبية.

المطلب الثاني: الوضع الراهن للعلاقات بين الصين وتايوان

تشهد العلاقات الحالية بين الصين وتايوان تزايداً في التوترات على مختلف الأصعدة السياسية، العسكرية، الاقتصادية والدبلوماسية، وهو ما يعكس استمرار النزاع الطويل بين الجانبين حول قضية السيادة، ففي السنوات الأخيرة زادت المخاوف من حدوث تصعيد عسكري في مضيق تايوان في ظل التصريحات الحازمة من بكين بشأن إستعادة تايوان ولو بالقوة إذا لزم الأمر، وفي المقابل تتمسك تايوان بهويتها السياسية والاستقلالية التامة عن الجمهورية الصينية.

تواصل الصين تحت قيادة الرئيس شي جين بينغ، تقديم رسائل قوية بشأن "إعادة توحيد" تايوان مع البر الرئيسي، حيث تعتبر أن تايوان هي جزء من أراضيها وصرحت مراراً أنها لن تتردد في استخدام القوة العسكرية إذا دعت الحاجة لذلك لتحقيق هذا الهدف، فقد شهدت المنطقة في السنوات الأخيرة العديد من المناورات العسكرية الصينية في مضيق تايوان بما في ذلك إرسال الطائرات العسكرية إلى المجال الجوي التايواني والقيام بتدريبات بحرية بالقرب من الجزيرة، هذه الاستعراضات العسكرية الصينية زادت من حدة التوترات في المنطقة ودفعت بتايوان إلى الرفع من حالة التأهب، لذلك عملت الصين على تعزيز قدرتها العسكرية بشكل متسارع، واعتبرت قواتها هي الأكثر جاهزية ونمواً في منطقة آسيا-المحيط الهادئ والقادرة على تنفيذ عمليات عسكرية واسعة في الأراضي التايوانية إذا تتطلب الأمر ذلك، ويأتي هذا التصعيد ضمن إطار تحالف أيديولوجي يتسم بعدائه للغرب، تشكّل الصين أحد أركانها إلى جانب دول مثل روسيا، وكوريا الشمالية، وإيران، وهي دول أظهرت استعداداً – وإن كان غير معلن بشكل رسمي – لتقديم الدعم للصين سياسياً وربما لوجستياً أو عسكرياً، في حال اندلاع مواجهة مع الولايات المتحدة بسبب مسألة ضم جزيرة تايوان، من جهتها تتمسك هذه الأخيرة بحقها في الحكم الذاتي وترفض الاعتراف بادعاء الصين بأنها السلطة الشرعية الوحيدة، إذ تتميز تايوان بنظام ديمقراطي متطور يختلف جوهرياً عن النظام السياسي السلطوي في الصين القارية، وتعكس مؤسساتها السياسية، واقتصادها المفتوح، ومجتمعها المدني النشط توجهاً مستقلاً عن بكين، وتسعى الحكومة التايوانية إلى الحفاظ على سيادتها الفعلية وتعزيز مكانتها كدولة مستقلة بحكم الواقع، رغم عدم الاعتراف الدولي الرسمي بها، وهو ما يجعلها في مواجهة دائمة مع الضغوطات الصينية المتزايدة ومحاولات فرض "مبدأ الصين الواحدة".

الرئيسة التايوانية الحالية تساي إنغ ون، المنتمية إلى حزب "التحالف الديمقراطي التقدمي" (DPP)، والمؤيدة للإستقلال والانفصال عن الصين تتبنى مواقف قوية ضد مطالب الصين بخصوص "إعادة التوحيد" وتشدد على أن أي تحرك عسكري ضد تايوان سيكون غير مقبول، لكن رغم ذلك الحكومة التايوانية تسعى أيضاً إلى تجنب التصعيد المباشر مع الصين وتفضل التأكيد على أهمية السلم والإستقرار في المنطقة، وفي نفس الوقت تقوم بتعزيز قدراتها الدفاعية من خلال تطوير الأسلحة محلياً وزيادة التعاون الأمني مع القوى الكبرى خاصة مع الولايات المتحدة.

منذ فترة طويلة أقامت تايوان علاقات دبلوماسية واقتصادية مع العديد من الدول إلا أن الصين نجحت في تقليص عدد الدول التي تعترف بتايوان كدولة ذات سيادة من خلال ضغوط دبلوماسية واقتصادية، رغم ذلك لا تزال تايوان تتمتع بعلاقات غير رسمية قوية مع العديد من الدول خاصة الولايات المتحدة التي تعد الحليف الأكثر أهمية لها، ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تعترف إلا بصين واحدة، أي أنها لا تعترف بتايوان كدولة مستقلة، لكنها تقدم دعماً عسكرياً واقتصادياً مستمراً للجزيرة، هذا الدعم لا يشمل فقط بيع الأسلحة المتطورة لتايوان، بل يمتد أيضاً إلى الدعم الدبلوماسي والتعاون الأمني الذي يتضمن الحفاظ على سياسة "الغموض الإستراتيجي" (آبي، 2022)، تجاه الدفاع عن تايوان في حالة حدوث هجوم صيني، ورغم كل هذه التوترات بين الدولتين إلا أن العلاقات التجارية بينهما تعرف نمو مرتفع، حيث تعتبر الصين أكبر شريك تجاري لتايوان، ويشكل السوق الصيني أكبر سوق لصادرات تايوان وأكبر مصدر لوارداتها، فوفقاً للبيانات الإقتصادية فإن حجم التجارة بين البلدين بلغ أرقاماً ضخمة حيث يُقدّر أن حوالي 40% من صادرات تايوان تذهب إلى الصين (حميد، 2022)، بما في ذلك الإلكترونيات والمعادن والآلات الدقيقة والمواد الكيميائية، من جانبها تُعد الصين مصدراً رئيسياً للواردات التايوانية، خاصة في مجال المنتجات الصناعية والإستهلاكية، كما تعتبر الصين مصدراً رئيسياً للمواد الخام مثل المعادن والوقود، التي تدخل في كثير من الصناعات التايوانية حيث تشكل الصادرات الصينية 20% من إجمالي واردات تايوان (حميد، 2022).

في العقود الماضية على الرغم من المخاوف السياسية فإن الإستثمارات بين الصين وتايوان شهدت نمواً ملحوظاً، من خلال التدفق الكبير للإستثمارات التايوانية إلى الصين، التي بلغت في العقود الثلاث المنصرمة ما قيمته 200 مليار دولار (حميد، 2022)، حيث تركزت بشكل رئيسي في القطاعات التصنيعية مثل الإلكترونيات والمعدات الدقيقة بسبب انخفاض تكلفة الإنتاج في الصين مما حفز الشركات التايوانية على مواصلة نشاطاتها التصنيعية بالأراضي الصينية لكن في السنوات الأخيرة، ومع إرتفاع المستوى المعيشي للمواطن الصيني وإرتفاع مستوى الدخل الفردي بدأت تكلفة الإنتاج ترتفع مما دفع بالشركات التايوانية إلى تعديل إستراتيجياتها والتقليل من التواجد بالسوق الصينية والانتقال إلى أسواق أخرى أقل تكلفة في دول أخرى في منطقة جنوب شرق آسيا (مثل فيتنام وماليزيا)، وكذلك لتقليل التبعية للإقتصاد الصيني.

في ظلّ هذه الأوضاع تبدو الخيارات المستقبلية المتاحة معقدة جداً من جانب الصين، حيث لا يزال هدف الصين الرئيسي هو فرض السيطرة على تايوان ولكن السؤال الأكبر هو كيف ومتى ستتخذ بكين خطوات عملية في هذا الصدد؟ قبل الخيار العسكري قد تتجه الصين إلى زيادة الضغط على تايوان عبر

وسائل أخرى مثل التدخل السياسي والاقتصادي أو تعزيز العلاقات مع دول أخرى في المنطقة محاصرة تايوان دبلوماسيًا.

المبحث الثالث:

السيناريوهات المحتملة للصين في محاولتها لإسترجاع تايوان

تدرك الصين أن عملية إسترجاع جزيرة تايوان إلى الدولة الأم هي عملية عالية التعقيد نظرًا لعدة عوامل استراتيجية سياسية، عسكرية واقتصادية، تجعل تحقيق هذا الهدف تحديًا صعبًا، أبرزها التحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي تلتزم فيه بحماية تايوان بموجب قانون العلاقات مع تايوان (TRA)، الذي اقره الكونغرس الأمريكي سنة 1979 (محمد، 2022)، لذلك ترى الصين أمامها مجموعة من الخيارات المحتملة التي يمكن إعتماها للوصول إلى تحقيق أهدافها بأقل الخسائر الممكنة.

المطلب الأول: السيناريوهات الاقتصادية

الفرع الأول: سيناريو الحصار الاقتصادي

لجوء الصين إلى فرض حصار إقتصادي على تايوان كوسيلة للضغط عليها لقبول مفاوضات حول ضمها أو للحد من التحركات الانفصالية بفرض قيود تجارية عن طريق تقليل أو إيقاف الواردات والصادرات بين الصين وتايوان، بما في ذلك السلع الأساسية مثل الإلكترونيات والمواد الخام، منع الشركات التايوانية من الوصول إلى الأسواق المالية الصينية أو إستخدام العملة الصينية (الإيوان) في المعاملات الدولية ومنع السفن التجارية من الوصول إلى موانئ تايوان أو المرور عبر المناطق البحرية التي تسيطر عليها الصين، وإجبار الشركات العالمية على الاختيار بين التعامل مع الصين أو تايوان مما قد يعزل هذه الأخيرة اقتصادياً ويحد من قدرتها على ممارسة التجارة الدولية والحصول على الموارد الأساسية.

التداعيات: هذا السيناريو ستكون له عدة تداعيات على الاقتصاد التايواني، منها تراجع النمو الإقتصادي بشكل كبير وتراجع التبادلات التجارية بينها وبين الدول الأخرى، لأن تايوان تعتمد بشكل كبير على التجارة الدولية خاصة في قطاع أشباه الموصلات، وقد تواجه أزمة إقتصادية حادة مما سيخلق ندرة في المواد الأساسية وإرتفاع أسعارها مما يؤدي إلى زيادة التوترات الداخلية بين المؤيدين للإستقلال والمؤيدين للتقارب مع الصين، إضافة إلى تأثير الإقتصاد العالمي بسبب إعتما العديد من الدول على منتجات تايوان التكنولوجية.

ردود الأفعال الدولية: تقوم الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاء تايوان (مثل اليابان، أستراليا وكوريا الجنوبية) رداً على هذا السيناريو بتقديم الدعم الإقتصادي والعسكري لتايوان، وفرض عقوبات مضادة على الصين، كما ستتدخل منظمات مثل منظمة التجارة العالمية للتحكيم في النزاع الإقتصادي.

ستتعرض كذلك الصين لخسارة كبيرة بفقدانها للسوق التايوانية مما يؤدي إلى ردود أفعال سلبية من الشركات الدولية التي لديها إستثمارات كبيرة في الصين والتي تعتمد على تايوان في سلاسل التوريد وستواجه الصين عزلة دبلوماسية وعقوبات إقتصادية من الدول الغربية مما يؤدي إلى زيادة التوترات الداخلية في الصين خاصة إذا أدى إلى تباطؤ اقتصادي وبداية فقدان المواطنين لمناصب الشغل الشيء الذي يشكل ضغط على السلطات الصينية التي قد تفكر في اللجوء إلى هجوم مسلح على جزيرة تايوان.

الفرع الثاني: سيناريو التكامل الاقتصادي

قد يكون سيناريو التكامل الاقتصادي خياراً أكثر فعالية وأقل تكلفة لتحقيق إعادة التوحيد، يقوم هذا السيناريو على تعزيز الروابط الاقتصادية بين الصين وتايوان بشكل يجعل الانفصال مستحيلاً أو غير مجدٍ اقتصادياً مما يؤدي إلى اندماج تدريجي بين الطرفين تحت مظلة السيادة الصينية وذلك عن طريق:

- تعزيز الاعتماد التجاري المتبادل: بإعتبار الصين هي الشريك التجاري الأول لتايوان حيث تستحوذ على 40% من صادرات تايوان، يمكن للصين زيادة تقديم حوافز اقتصادية، تقديم إتفاقيات تجارية تفضيلية تجعل تايوان تعتمد بشكل أكبر على السوق الصينية حتى يصبح الإقتصاد التايواني غير قادر على الانفصال عن الإقتصاد الصيني دون تكبد خسائر فادحة.

- الإستثمارات الصينية في القطاعات الإستراتيجية: يمكن للصين توسيع إستثماراتها في القطاعات الحيوية التايوانية مثل التكنولوجيا، التصنيع والخدمات المالية مما يعزز نفوذها داخل الجزيرة وتقديم دعم الشركات الصينية للإستحواذ على شركات تايوانية كبرى خاصة في مجالات مثل أشباه الموصلات والإلكترونيات.

- مشاريع البنية التحتية والربط الاقتصادي: إنشاء مشاريع بنية تحتية مشتركة مثل جسر أو أنفاق أو طرق تجارية مباشرة بين الصين وتايوان، تطوير إتفاقيات النقل واللوجستيك والتي تجعل العلاقات الاقتصادية أكثر ترابطاً.

- جذب التايوانيين اقتصادياً واجتماعياً: تقديم حوافز ضريبية وتأشيرات خاصة لتشجيع رجال الأعمال التايوانيين على العمل والإستثمار في البر الرئيسي، تشجيع العمالة التايوانية للعمل في الصين من خلال رواتب تنافسية وفرص اقتصادية مغرية وتعزيز التبادل الثقافي والتعليمي لجذب الشباب التايوانيين إلى الإنخراط في المجتمع الصيني.

النتائج المحتملة: كلما ازداد الاعتماد الاقتصادي قلّت قدرة تايوان على إتخاذ قرارات مستقلة عن الصين وبالتالي فإن فكرة الإستقلال ستصبح غير قابلة للتطبيق إقتصادياً، مع مرور الوقت قد تقبل تايوان خيار الوحدة تحت نموذج مشابه لـ "دولة واحدة بنظامين" الذي إستخدمته الصين مع هونغ كونغ (رغم الجدل حول نجاحه)، إضافة الى ان سيناريو التكامل الاقتصادي أكثر إستدامة وأقل تكلفة من الغزو العسكري، خاصة مع المخاطر السياسية والعسكرية المترتبة على ذلك.

المطلب الثاني: السيناريوهات العسكرية

رغم أن الصين تفضل تحقيق هدف إسترجاع جزيرة تايوان بالوسائل السلمية مثل التكامل الاقتصادي والضغط السياسي إلا أنها لم تستبعد إستخدام القوة العسكرية إذا لزم الأمر خاصة في حالة إعلان تايوان الإستقلال رسمياً أو تدخل الولايات المتحدة عسكرياً لدعمها.

الفرع الأول: استراتيجيات الضغط العسكري والتصعيد التدريجي

الفرع الأول: استراتيجيات الضغط العسكري والتصعيد التدريجي

1- الإستفزازات العسكرية والضغط التدريجي: تكثيف المناورات العسكرية بالقرب من الأراضي التايوانية، خاصة بإستخدام القوات الجوية والبحرية، إرسال طائرات مقاتلة للتخليق في أجواء منطقة

الدفاع الجوي التايوانية لإرهاق الدفاعات الجوية، نشر الغواصات الصينية حول الجزيرة لفرض حالة من التوتر النفسي والضغط على القيادة التايوانية وإستخدام الحرب السيبرانية لشل البنية التحتية التايوانية وإحداث حالة من الفوضى السياسية والإقتصادية وذلك بهدف إجبار تايوان على قبول التفاوض وفق الشروط الصينية دون الحاجة إلى حرب شاملة.

2- سيناريو الحصار البحري والجوي:

- فرض حصار بحري: القيام بنشر الأسطول الصيني حول تايوان لمنع السفن التجارية والعسكرية من الدخول والخروج وتعطيل حركة التجارة الدولية عبر السيطرة على الموانئ التايوانية الاستراتيجية وزرع ألغام في الممرات البحرية الرئيسية لمنع السفن من الوصول إلى الجزيرة.

- فرض منطقة حظر جوي: إستخدام القوات الجوية الصينية لمنع الطائرات التايوانية من التحليق أو إستقبال المساعدات الخارجية وإستهداف أنظمة الدفاع الجوي التايوانية عبر ضربات صاروخية دقيقة.

يهدف هذا السيناريو إلى إضعاف الإقتصاد التايواني وإرغام الحكومة على الإستسلام دون الحاجة إلى غزو مباشر.

3 - سيناريو الهجوم الصاروخي والهجمات السيبرانية

- الضربات الصاروخية الدقيقة: إطلاق صواريخ باليستية وفرط صوتية على الأهداف العسكرية الرئيسية مثل القواعد الجوية ومراكز القيادة، إستهداف محطات الطاقة والمرافق الحيوية لتعطيل البنية التحتية التايوانية، إستخدام هجمات سيبرانية متزامنة لضرب شبكات الإتصالات والأنظمة المصرفية.

- تعطيل الأقمار الصناعية والاتصالات: شُن هجمات إلكترونية متقدمة لتعطيل الأقمار الصناعية التايوانية وأنظمة الملاحة، التشويش على الإشارات الرادارية وأنظمة المراقبة الجوية لشل قدرات الجيش التايواني على الدفاع.

يهدف هذا السيناريو إلى إضعاف القدرات العسكرية والإقتصادية لتايوان وخلق حالة من الفوضى الداخلية تمهيداً لعملية الغزو أو الإستسلام.

الفرع الثاني: سيناريو الهجوم الخاطف على القيادة التايوانية:

-عملية قطع الرأس decapitation strike: تنفيذ هجوم خاص على القصر الرئاسي ومراكز القيادة بهدف أسر أو إغتيال القادة السياسيين التايوانيين (Jenna, 2009, pp719-755)، إرسال قوات خاصة صينية عبر عمليات إنزال جوي أو إبرار بحري واسعة للسيطرة على مواقع الحكومة، السيطرة على شبكات الإعلام وبث رسائل تدعو للإستسلام أو التعاون مع الصين، في حين أن عملية ضربات قطع الرأس قد تبدو جذابة لتحقيق نتائج سريعة إلا أنها غالباً ما تؤدي إلى عواقب غير متوقعة مثل زيادة المرونة بين المجموعات المستهدفة وردود الأفعال المحتملة من السكان مما يزيد من تعقيد المشهد الإستراتيجي.

-زعزعة الاستقرار الداخلي عبر دعم الفصائل الموالية للصين: دعم الأحزاب التايوانية المؤيدة للوحدة لإثارة اضطرابات سياسية داخل الجزيرة، إثارة حروب معلوماتية عبر وسائل التواصل الإجتماعي لبث الفوضى والإنقسام في المجتمع التايواني بهدف إضعاف الإرادة السياسية والمقاومة التايوانية من خلال إستهداف القيادة العليا مما يسهل السيطرة دون حرب واسعة النطاق.

الفرع الثالث: سيناريو الغزو العسكري الشامل

-الإنزال البرمائي: إرسال موجات ضخمة من القوات البرمائية عبر مضيق تايوان لإنزال القوات على السواحل الإستراتيجية، إستخدام الدبابات والعربات المدرعة لدعم القوات المتقدمة داخل الجزيرة، تنفيذ قصف جوي وبحري وصاروخي مكثف لتمهيد الطريق أمام القوات البرية.

-السيطرة على العاصمة تايبه: تقدم القوات البرية نحو العاصمة تايبه بسرعة للسيطرة على الحكومة، قطع طرق الإمداد والاتصالات لمنع المقاومة التايوانية من إعادة التنظيم.

-المواجهة المحتملة مع القوات الأمريكية وحلفائها: في حالة تدخل الولايات المتحدة قد تقوم الصين باستهداف القواعد العسكرية الأمريكية في المحيط الهادئ، إحتمال إستخدام الأسلحة النووية التكتيكية إذا وصلت الحرب إلى مستويات خطيرة، فرض السيطرة العسكرية الكاملة على الجزيرة وإعلان التوحيد القسري تحت الحكم الصيني.

المطلب الثالث: تداعيات سيناريو الغزو العسكري الشامل

تدرك الصين جيداً أن هذا السيناريو معقد جداً وله تداعيات إقليمية ودولية بسبب النتائج المتوقعة: النتائج العسكرية: سيؤدي القصف الصاروخي إلى تدمير واسع للبنية التحتية التايوانية وتدمير محطات الطاقة والاتصالات لكن رغم تفوق الجيش الصيني ستحاول الدفاعات التايوانية بشراسة إستخدام صواريخ مضادة للسفن وطائرات مقاتلة متطورة وشن هجمات سيبرانية ضد الأنظمة العسكرية الصينية لتعطيل تقدمها، إحتمال تدخل الولايات المتحدة وحلفائها التي سترسل قوات بحرية وجوية لعرقله الهجوم الصيني وتقوم بتزويد تايوان بالأسلحة المتطورة مثل الصواريخ المضادة للطائرات والسفن وفرض منطقة حظر جوي فوق تايوان لمنع الصين من تحقيق السيطرة الجوية، تنضم اليابان، أستراليا وكوريا الجنوبية إلى دعم تايوان مما قد يحول الصراع إلى حرب إقليمية واسعة لذلك قد تلجأ الصين إلى الهجمات السيبرانية المتقدمة ضد الولايات المتحدة لتعطيل أنظمة الدفاع لديها، وإذا تطورت المواجهة قد تلجأ الصين أو الولايات المتحدة إلى إستخدام أسلحة نووية تكتيكية.

النتائج الاقتصادية: وقوع شلل اقتصادي عالمي بإعتبار تايوان مركزاً رئيسياً لإنتاج أشباه الموصلات (الرقائق الإلكترونية)، مع تضرر التجارة الإقليمية والعالمية بسبب غلق طرق التجارة البحرية الرئيسية وغلق المعابر المائية خاصة مضيق تايوان بإعتباره أهم رموز النظام الاقتصادي العالمي حيث تمر عبره أكثر من 500 ألف سفينة سنوياً (أحمد، 2023)، مما يؤثر على حركة الشحن العالمية ويرفع تكاليف النقل والتأمين، كما قد تتعرض الصين لخسائر اقتصادية كبيرة نتيجة العقوبات، وهروب الاستثمارات الأجنبية، وارتفاع تكاليف الحرب، مما يؤثر على استقرار اقتصادها المحلي، وستشهد الأسواق العالمية انهيارات في الأسهم، وارتفاعاً في أسعار الطاقة والسلع الأساسية، مما يؤدي إلى موجة من التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي.

النتائج السياسية: ستواجه الصين إدانات دولية واسعة من الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي، وسيتم فرض عقوبات إقتصادية صارمة تستهدف الصناعات الصينية الحيوية مما قد يؤدي إلى انهيار الأسواق الصينية، ستصل العلاقات الصينية-الأمريكية إلى أسوأ مستوياتها منذ عقود، يؤدي الصراع نحو سباق تسلح عالمي جديد بين الولايات المتحدة والصين وحلفائهما وفي حالة فشل الهجوم أو إستمراره لفترة طويلة

قد يؤدي ذلك إلى موجة اضطرابات داخلية في الصين وتساعد الإحتجاجات الشعبية بسبب الخسائر البشرية والاقتصادية للحرب وبالتالي إضعاف مكانتها الدولية.

الخاتمة:

تبقى قضية تايوان واحدة من أكثر القضايا تعقيداً في العلاقات الدولية، نظراً لأهميتها الحيوية لكل من الصين وتايوان، مما يجعل استرجاعها هدفاً استراتيجياً يتطلب من الصين موازنة دقيقة بين الأدوات الاقتصادية والعسكرية، فرغم أن الوسائل الاقتصادية قد تبدو خياراً أقل تكلفة وأقل إثارة لردود الأفعال الدولية، إلا أنها قد تستغرق وقتاً طويلاً دون ضمان تحقيق النتائج المطلوبة بالسرعة المرجوة، وعلى النقيض فإن اللجوء إلى الخيارات العسكرية قد يوفر حلاً سريعاً، لكنه يحمل في طياته مخاطر جسيمة، من نشوب صراع مسلح مع احتمالية التدخل الدولي والتداعيات الكارثية التي تنجر عن ذلك إقليمياً وعالمياً، وفي ظل هذه التعقيدات قد تعتمد الصين نهجاً متعدد الأبعاد يجمع بين قوتها الاقتصادية، العسكرية والناعمة، مع الحفاظ على درجة عالية من المرونة في استراتيجياتها وفقاً لتطور الأوضاع الدولية، هذا التكيف الاستراتيجي يسمح للصين بإدارة التحديات بفعالية وتقليل المخاطر المحتملة والتحكم في المواقف الناشئة وضمان تحقيق مصالحها الوطنية دون تعريض الاستقرار الإقليمي والعالمي للخطر، ومن هذا المنطلق تظل قضية تايوان اختباراً جوهرياً لقدرة الصين على تحقيق أهدافها الجيوسياسية مع الحفاظ على التوازن الدولي والاستقرار في المنطقة.

الإحالات والمراجع:

1. Global fire power, (2025), "China Military Strength2025 ", Consulted 15 Jan 2025, 19:30. available at: <https://www.globalfirepower.com> ./
2. Yafeng Xia, (2018), "Introduction to the Special Issue on China's Relations with Its Neighbors: Historical Perspectives on Contemporary Issues", - Asian Perspective, Johns Hopkins University Press, Vol. 42, Iss: 4, pp. 429-434 (6 pages).
3. Jigao Leng, Dong Lei, Xiaochen Liu, (2024), "Evaluation of the development potential of hot dry rock in Hainan Island", Natural Gas Industry B. Available at: <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S235285402400007X> .
4. Ceren Ergenç, (2023), "Introduction to the Handbook on Local Governance in China", Edward Elgar Publishing, pp 1-8 .
5. V. Zhan, (2022), "China's Contained Resource Curse, semantic scholar", Consulted 24 Feb 2025, at: 10:56, available at: <https://www.semanticscholar.org/paper/>
6. Wu Jia, Zhenyu Han, (29 April 2022), "Future Projection of Solar Energy Over China Based on Multi-Regional Climate Model Simulations", Earth and Space Science Earth and Space Science, Consulted, 25 Feb 2025, at 20: 29, available at: <https://agupubs.onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1029/2021EA002207> .
7. Zhicheng Liang, (2020), "Dependence Structure Analysis and VaR Estimation Based on China's and International Gold Price: A Copula Approach", International Journal of Information Technology and Decision Making, Vol. 19, Iss: 01, pp 169-193 .

8. Emerald Expert Briefings. (2023), "Beijing will ramp up supply pressure on key minerals". Consulted, 25 Feb 2025, at 17: 37, available at: <https://doi.org/10.1108/oxan-db283343> .
9. Global fire power, (2025), China Military Strength, Ibid .
10. Yong Cai, (2013), "China's New Demographic Reality: Learning from the 2010 Census", Population and Development Review (NIH Public Access), University of North Carolina at Chapel Hill, Vol. 39, Iss: 3, pp 63-83, Consulted 29 Feb 2024, at 16:36, available at: <https://www.jstor.org/stable/23655331> .
11. Chinese dictionary, yellowbridge.com, yellow bridge. consulted Feb 05 2025, at: 18:30, available at: <https://www.yellowbridge.com./>
12. Chen K. & T. Zha, (2018), "Macroeconomic Effects of China's Financial Policies", National Bureau of Economic Research, No. w25222.
13. Chen K. & T. Zha, (2018), "Macroeconomic Effects of China's Financial Policies", Ibid
14. Without name, (9 August 2007), "Reducing Inequalities in China Requires Inclusive Growth", Asian Development Bank, News Release, consulter le 4 Novembre 2024, a 20:25
15. Global Fire power. (2025), Ibid, Consulter, le 16 Février, at 22 : 05
16. Hans M. Kristensen, Matt Korda, Eliana Johns, Mackenzie Knight, (02 Jan 2024), "Chinese nuclear weapons, 2024", Natural Resources Defence Council, Vol. 80, pp 49-72 .
17. Hans M. Kristensen, Matt Korda, Eliana Johns, Mackenzie Knight, (02 Jan 2024), "Chinese nuclear weapons, 2024", Ibid.
18. Hans Kristensen, (2024) , "The 2024 DOD China Military Power Report", The Federation of American Scientists, Consulted, 17 Feb 2025, à 09 :30, available at: <https://fas.org/publication/the-2024-dod-china-military-power-report> .
19. Sean Chen, John Feffer, (2009), "China's Military Spending: Soft Rise or Hard Threat?" Asian Perspective", The Institute for eastern studies, Vol. 33, Iss: 4, pp 47-67.
20. Annual Report to Congress, (2020), "Military and Security Developments Involving the People's Republic of China", Department of Defense, USA. available at: <https://media.defense.gov/2024/Dec/18/2003615520/-1/-1/0/MILITARY-AND-SECURITY-DEVELOPMENTS-INVOLVING-THE-PEOPLES-REPUBLIC-OF-CHINA-2024.PDF>
21. Andrew S. Erickson, (11 Sep 2024), "Essence of distinction: the ends, ways, and means of China's military maritime quest", Frontiers in political science, Consulted, 21 Feb 2025, at 21:30, available at: <https://www.frontiersin.org/journals/politicalscience/articles/10.3389/fpos.2024.144824>.
22. Global Fire power, (2025), Ibid. Consulter, le 16 Février, at 22: 30.
23. Emily Noone, Lydia Harriss, (27 June, 2023), Hypersonic missiles, Consulted, 17 Feb 2025, at 10:00, available at: <https://post.parliament.uk/research-briefings/post-pn-0696> ./
24. V. S. Yessaulkov, Irfan Ahmad Gondal, (30 Sep 2024), "China's leadership in new energy vehicles: strategies and global impact", Science and Technology of Kazakhstan (Toraighyrov University), Consulted 22 fab 2025, at 23:09, available at: <https://www.researchgate.net/publication/384994184> .
25. Ann Heylen, (1 Jan 2016), "Taiwan in Late Ming and Qing China", National Taiwan Normal University, Consulted 22 fab 2025, 10 :43. available at: <https://scholar.lib.ntnu.edu.tw/en/publications/taiwan-in-late-ming-and-qing-china-2> .
26. Christopher Yung, (06 January 2025), "Chinese Strategy, 1926–1949", Cambridge University Press, - pp 142-155. DOI: <https://doi.org/10.1017/9781108801546.010>.
27. y Albert E. Dien, Keith N. Knapp, (28 October 2019), "The Cambridge History of China", Cambridge University Press, Consulted 22 fab 2025, 11:10, available at: <https://www.cambridge.org/core/books/cambridge-history-of-china> ./

28. 51. Jenna Jordan, (02 Dec 2009), "When Heads Roll, Assessing the Effectiveness of Leadership Decapitation", *Security Studies Journal*, Vol. 18, Iss: 4, pp 719-755 .
<https://doi.org/10.1080/09636410903369068> .
29. أحمد الغمراوي، (21 أوت 2023)، "مضيق تايوان... «سرة متوترة» لتجارة شرق آسيا"، مجلة الشرق الاوسط: تاريخ الاطلاع: 18 مارس 2025، رابط المقال: <https://aawsat.com>
30. أطلس المعرفة، (2024)، "جغرافيا الصين"، تاريخ الاطلاع: 27 جانفي 2025، الساعة: 21:35. على الرابط: <https://www.marefa.org>
31. محمد نجيب الغريب، (22 جوان 2022)، "سيناريوهات صراع النفوذ والتصادم الصيني-الأمريكي في تايوان"، السياسة الدولية، تاريخ الاطلاع: 22 فيفري 2025: الساعة: 11:55، على الرابط: <https://www.siyassa.org.eg/News/18315.aspx> .
32. كمال حمّاد، (جويلية 2000)، "تايوان بين الاستراتيجيتين الصينية والأميركية"، مجلة الدفاع الوطني-الموقع الرسمي للجيش اللبناني، العدد 33، تاريخ الاطلاع: 22 فيفري 2025، الساعة 12:05. على الرابط: <https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content>
33. فوكودا مادوكا، (2023)، "الإرث والدروس المستفادة من أزمة مضيق تايوان الثانية"، اليابان بالعربي، تاريخ النشر: 13 سبتمبر 2023، تاريخ الاطلاع: 22 فيفري 2025، على الساعة: 12:10، رابط المقال: <https://www.nippon.com/ar/in-depth/a09101>
34. القرار رقم: 2758، الصادر في 15 نوفمبر 1971 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. على الرابط: <https://digitallibrary.un.org/record/192054?ln=ar>
35. أبي شينزو، (12 أبريل 2022)، "حتمية إنهاء الغموض الاستراتيجي الأمريكي بشأن تايوان"، the world's opinion page، تاريخ الاطلاع: 22 فيفري 2025، الساعة 16:52، على الرابط: <https://www.projectsyndicate.org/commentary/>
36. حميد الكفائي، (6 أوت 2022)، "الصين وتايوان.. صراع سياسي وتعاون اقتصادي"، مقال على سكاي نيوز، تاريخ الاطلاع: 23 فيفري 2025، الساعة 08:47، على الرابط: <https://www.skynewsarabia.com/blog>
37. حميد الكفائي، (6 أوت 2022)، "الصين وتايوان.. صراع سياسي وتعاون اقتصادي"، المرجع نفسه، تاريخ الاطلاع: 23 فيفري 2025 الساعة: 08:52.
38. حميد الكفائي، (6 أوت 2022)، "الصين وتايوان.. صراع سياسي وتعاون اقتصادي"، المرجع نفسه، تاريخ الاطلاع: 23 فيفري 2025 الساعة: 09:06.
39. محمد المنشاوي، (23 سبتمبر 2022)، "تتلخص في 10 نقاط.. لهذه الأسباب لن تتخلى أميركا عن تايوان"، الجزيرة نت، تاريخ الاطلاع: 23 فيفري 2025، الساعة 17:30، على الرابط: <https://www.aljazeera.net/politics>
40. خالد عبد نمال الديلمي، (2016)، تاريخ اليابان ما بعد الحرب العالمية الثانية 1945 – 1952، مجلة مداد الآداب، الجامعة العراقية، كلية الآداب، العدد 12، ص ص 523-545، تاريخ النشر على الرابط: <https://midad-aladab.org/index.php/midadaladab/article/view/210/1106>
41. يمان الشريف، (2024/5/4)، "الصين في مهمة غير مسبقة إلى القمر وباكستان نحو إنجازها التاريخي"، الجزيرة نت، تاريخ الاطلاع: 22 فيفري 2025، الساعة: 23:00، على الرابط: <https://www.aljazeera.net/science/2024/5/4>
42. أحمد صليحي، (2025)، "معهد كونفوشيوس: نهج الصين الناعم لتكوين النخب الأفريقية"، تاريخ النشر: 26 مارس 2025، تاريخ التصفح 04 ابريل 2025، على رابط: <https://www.geeska.com/ar/mhd-kwnfwshyws-nhj-alsyn-alnam-ltkwyn-alkhb-alafryqyt>

43. شاهر الشاهر، (22/6/2024)، "هل ستنجح "دبلوماسية الباندا" الصينية في تفكيك طوق التحالفات الأميركية في المنطقة"، تاريخ الاطلاع: 21 فيفري 2025، على الساعة: 20:30. على الرابط: <https://www.almayadeen.net/research-papers>.
44. كونراد ولفنشتاين، (17/10/2023)، "مفهوم "صنع في الصين 2025" هو أكثر من مجرد تكنولوجيا الصناعة 4.0 والذكاء الاصطناعي وميتافيرس والجيل الخامس"، تاريخ الاطلاع: 22 فيفري 2025، الساعة: 22:43، على الرابط: <https://xpert.digital/ar>.
45. المرصد الأطلسي للدفاع والتسليح (25 جانفي 2025)، "البحرية الصينية تتسلم أول فرقاطة شبحية من طراز Type 054B"، تاريخ الاطلاع: 20 فيفري 2025، على الساعة: 17:41. على الرابط: <https://defenseatlas.com/vb/index.php?threads/2169>.
46. مجموعة البنك الدولي، (2025)، تاريخ الاطلاع: 16 فيفري 2025، الساعة: 17:10. على الرابط: <https://www.albankaldawli.org/ext/ar/home>.
47. مجموعة البنك الدولي، (2025)، المرجع نفسه، تاريخ التصفح: 16 فيفري 2025، الساعة: 19:48.
48. منصة OEC World، (2024)، تاريخ الاطلاع: 23 فيفري 2025، على الساعة: 18:15. على الرابط: <https://oec.world/en>.
49. هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية، (2022)، تاريخ الاطلاع: 24 فيفري 2025، على الساعة: 13:45. على الرابط: <https://www.usgs.gov>.
50. منى يونس حسين، (2011)، "دور الإدخار في تحديد حجم الاستهلاك وحجم الطلب في الصين للأعوام 2001-2009"، مجلة بحوث عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، العددان - 53-45، ص 130.
51. TRADING ECONOMICS، (2024) تاريخ الاطلاع : يوم 01 نوفمبر 2024، على الساعة : 18:50. الرابط : <https://tradingeconomics.com>.
52. طاهر حمدي كنعان، حازم تيسير رحاحلة، (2016)، "الدولة واقتصاد السوق: قراءات في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ص 192.

References:

1. Aḥmad al-Ghamrāwī, (21 awt 2023), "Maḍīq tāywān ... « srrh mtwtrh » li-Tijārat Sharq Āsiyā", Majallat al-Sharq al-Awsat : Tārīkh al-iṭṭilā' : 18 Mārs 2025, rābṭ al-maqāl : <https://aawsat.com/>
2. Aṭlas al-Ma'rīfah, (2024), "jughrāfiyā al-Šīn", Tārīkh al-iṭṭilā' : 27 Jānfi 2025, al-sā'ah : 21 : 35. 'alā alrābṭ : <https://www.marefa.org>.
3. Muḥammad Najīb al-Gharīb, (22 Juwān 2022), "sīnāriyūhāt širā' al-nufūdh wa-al-taṣādum alšyny-āl'mryky fī tāywān", al-siyāsah al-Dawlīyah, Tārīkh al-iṭṭilā' : 22 Fīfrī 2025 : al-sā'ah : 11 : 55, 'alā alrābṭ : <https://www.siyassa.org.eg/News/18315.aspx>.
4. Kamāl Ḥammād, (Juwīliyat 2000), "tāywān bayna alāstrātyjytyn alšynyh wāl'mrykyh", Majallat al-Difā' alwṭny-ālmwq' al-rasmī lil-Jaysh al-Lubnānī, al-'adad 33, Tārīkh al-iṭṭilā' : 22 Fīfrī 2025, al-sā'ah 12 : 05. 'alā alrābṭ : <https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/>.

5. fwkwdā mādwkā, (2023), "al-irth wa-al-durūs al-mustafādah min Azmat Maḍīq tāywān al-thānīyah", al-Yābān Bi-al-‘Arabī, Tārīkh al-Nashr : 13 Sibtambr 2023, Tārīkh al-iṭṭilā‘ : 22 Fīfrī 2025, ‘alā al-sā‘ah : 12 : 10, rābṭ al-maqāl : <https://www.nippon.com/ar/in-depth/a09101/>.
6. al-qarār raqm : 2758, al-šādir fī 15 Nūfimbir 1971 ‘an al-Jam‘īyah al-‘Āmmah lil-Umam al-Muttaḥidah. ‘alā al-rābṭ : <https://digitallibrary.un.org/record/192054?ln=ar>
7. Ābī shynzw, (12 Abrīl 2022), "ḥatmīyat Inhā’ al-ghumūd al-istirātījī al-Amīrikī bi-sha’n tāywān", the world 's opinion page, Tārīkh al-iṭṭilā‘ : 22 Fīfrī 2025, al-sā‘ah 16 : 52, ‘alā al-rābṭ : <https://www.projectsyndicate.org/commentary/>.
8. Ḥamīd al-Kifā’ī, (6 awt 2022), "al-Šīn wtāywān .. širā’ siyāsī wa-ta‘āwun iqtisādī", maqāl ‘alā skāy nywz, Tārīkh al-iṭṭilā‘ : 23 Fīfrī 2025, al-sā‘ah 08 : 47, ‘alā al-rābṭ : <https://www.skynewsarabia.com/blog>.
9. Ḥamīd al-Kifā’ī, (6 awt 2022), "al-Šīn wtāywān .. širā’ siyāsī wa-ta‘āwun iqtisādī", al-Marjī’ nafsīh, Tārīkh al-iṭṭilā‘ : 23 Fīfrī 2025 al-sā‘ah : 08 : 52.
10. Ḥamīd al-Kifā’ī, (6 awt 2022), "al-Šīn wtāywān .. širā’ siyāsī wa-ta‘āwun iqtisādī", al-Marjī’ nafsīh, Tārīkh al-iṭṭilā‘ : 23 Fīfrī 2025 al-sā‘ah : 09 : 06.
11. Muḥammad al-Munshāwī, (23 Sibtambr 2022), "ttlkḥs fī 10 Niqāt .. li-hādhihi al-asbāb lan tikhla Amīrikā ‘an tāywān", al-Jazīrah Nit, Tārīkh al-iṭṭilā‘ : 23 Fīfrī 2025, al-sā‘ah 17 : 30, ‘alā al-rābṭ : <https://www.aljazeera.net/politics/>.
12. Khālīd ‘Abd nmāl al-Dulaymī, (2016), Tārīkh al-Yābān mā ba‘da al-ḥarb al-‘Ālamīyah al-thānīyah 1945 – 1952 ", Majallat Midād al-Ādāb, al-Jāmi‘ah al-‘Irāqīyah, Kullīyat al-Ādāb, al-‘adad 12, § § 523-545, Tārīkh al-Nashr ‘alā al-rābṭ : <https://midad-aladab.org/index.php/midadaladab/article/view/210/1106>.
13. Yamān al-Sharīf, (4/5 / 2024), "al-Šīn fī muhimmah ghayr masbuqah ilā al-qamar wbākstān Naḥwa injāzihā al-tārīkhī", al-Jazīrah Nit, Tārīkh al-iṭṭilā‘ : 22 Fīfrī 2025, al-sā‘ah : 23 : 00, ‘alā al-rābṭ : <https://www.aljazeera.net/science/2024/5/4/>.
14. Aḥmad šlhy, (2025), "Ma‘had kwnfwshyws : Nahj al-Šīn al-Nā‘im li-Takwīn al-nukhab al-Afrīqīyah", Tārīkh al-Nashr : 26 Mārs 2025, Tārīkh altsfḥ 24 Abrīl 2025, ‘alā rābṭ : <https://www.geeska.com/ar/mhd-kwnfwshyws-nhj-alsyn-alnam-ltkwyn-alnkhb-alafryqyt>.
15. Shāhir alshāhr, (22/6 / 2024), "Hal stnjḥ" dīblūmāsīyah albāndā "al-Šīnīyah fī tafkīk Ṭawq al-Taḥālufāt al-Amīrikīyah fī al-Miṭṭaqah", Tārīkh al-iṭṭilā‘ : 21 Fīfrī 2025, ‘alā al-sā‘ah : 20 : 30. ‘alā al-rābṭ : <https://www.almayadeen.net/research-papers>.
16. Kūnrād wlfnshtāyn, (17/10/2023), "Maḥmū" Šun’ fī al-Šīn 2025 "huwa akthar min Mujarrad Tiknūlūjīyā al-šinā‘ah 4. 0 wa-al-dhakā’ alāšīnā’y wmytāfyrs wa-al-jīl al-khāmīs", Tārīkh al-iṭṭilā‘ : 22 Fīfrī 2025, al-sā‘ah : 22 : 43, ‘alā al-rābṭ : <https://xpert.digital/ar/>.
17. al-Maršad al-Aṭlasī lil-Difā’ wāltslīyḥ (25 Jānfi 2025), "al-baḥrīyah al-Šīnīyah ttslm awwal frqāth shbḥyḥ min Ṭīrāz Type 054B", Tārīkh al-iṭṭilā‘ : 20 Fīfrī 2025, ‘alā al-sā‘ah : 17 : 41. ‘alā al-rābṭ : <https://defenseatlas.com/vb/index.php?threads/2169>.
18. majmū‘ah al-Bank al-dawlī, (2025), Tārīkh al-iṭṭilā‘ : 16 Fīfrī 2025, al-sā‘ah : 17 : 10. ‘alā al-rābṭ : <https://www.albankaldawli.org/ext/ar/home>
19. majmū‘ah al-Bank al-dawlī, (2025), al-Marjī’ nafsīh, Tārīkh altsfḥ : 16 Fīfrī 2025, al-sā‘ah : 19 : 48.
20. minasṣat OEC World, (2024), Tārīkh al-iṭṭilā‘ : 23 Fīfrī 2025, ‘alā al-sā‘ah : 18 : 15, ‘alā al-rābṭ : <https://oec.world/en>.
21. Hay’at al-Mash’ al-jiyūlūjī al-Amīrikīyah, (2022), Tārīkh al-iṭṭilā‘ : 24 Fīfrī 2025, ‘alā al-sā‘ah : 13 : 45. ‘alā al-rābṭ : <https://www.usgs.gov/>.

22. Muná Yūnus Ḥusayn, (2011), "Dawr al-Iddikhār fī taḥdīd ḥajm al-istihlāk wa-ḥajm al-ṭalab fī al-syn lil-a 'wām 2001-2009", Majallat Buḥūth 'Arabīyah, Markaz Dirāsāt al-Waḥdah al-'Arabīyah, byrwt-Lubnān, al-'ddān – 53-45, § 130.
23. TRADING ECONONICS, (2024) Tārīkh al-iṭṭilā' : yawm 01 Nūfimbir 2024, 'alā al-sā'ah : 18 : 50. alrābṭ : <https://tradingeconomics.com>,
24. Ṭāhir Ḥamdī Kan'ān, Ḥāzim Taysīr Raḥāḥilah, (2016), "al-dawlah wa-iqtiṣād alswq : qrā'āt fī Siyāsāt al-khaṣkhaṣah wtjārbhā al-'Ālamīyah wa-al-'Arabīyah", al-Markaz al-'Arabī lil-Abḥāth wa-dirāsāt al-Siyāsāt, byrwt-Lubnān, al-Ṭab'ah al-ūlā, § 192.